



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الأربعون
روما، إيطاليا، 7-11 أكتوبر/تشرين الأول 2013
التقرير

أولاً - المسائل التنظيمية

1- عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) دورتها الأربعين خلال الفترة من 7 إلى 11 أكتوبر/تشرين الأول 2013 في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في روما. وقد حضر الدورة مندوبون من 121 من أعضاء اللجنة و14 من الدول غير الأعضاء في اللجنة وممثلون من:

- 11 من وكالات وأجهزة الأمم المتحدة؛
- 95 من منظمات المجتمع المدني¹؛
- منظمة واحدة من المنظمات الدولية للبحوث الزراعية؛
- 2 من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية؛
- 47 من جمعيات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية الخاصة²؛
- و26 من المراقبين.

2- وسجّل 25 وزيراً و12 نائباً للوزير أسماءهم. وترد القائمة الكاملة بالأعضاء والمشاركين والمراقبين في الوثيقة CFS 2013/40/Inf.4 (<http://www.fao.org/bodies/cfs/cfs40/ar/>).

¹ قامت الآلية الدولية على نطاق المجتمع المدني المعنية بالأمن الغذائي والتغذية بتيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني، ويشمل هذا الرقم [74] من منظمات المجتمع المدني الخاضعة للآلية.

² يشمل هذا الرقم [44] من المؤسسات الخاضعة لآلية القطاع الخاص.



mi744a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

- 3- وقد أُرْفِقت بالتقرير الملحق التالي: المرفق ألف - جدول أعمال الدورة؛ المرفق باء - الأعضاء في اللجنة؛ المرفق جيم- قائمة بالوثائق؛ المرفق دال - مقترحات من الوثيقة CFS 2013/40/10 Rev.1 بعنوان "التعديلات المقترحة في اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي والمادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة".
- 4- وأُبلغت اللجنة بأنّ الاتحاد الأوروبي يشارك في هذه الدورة طبقاً للفقرتين 8 و9 من المادة 2 من دستور المنظمة.
- 5- وقد افتتح الدورة رئيس اللجنة السيد Yaya Olaniran من نيجيريا.
- 6- واعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني المؤقت.
- 7- وعيّنت اللجنة لجنة صياغة تضمّ كلاً من: أفغانستان، الجزائر، النمسا، البرازيل، كندا، كوت ديفوار، الجمهورية الدومينيكية، الهند، ليتوانيا (بصفتها رئيسة لمجلس الاتحاد الأوروبي)، نيوزيلندا، جمهورية كوريا، السودان، سويسرا؛ وكانت اللجنة برئاسة السيد Lupiño Lazaro (الفلبين).
- 8- وأشارت بعض البلدان إلى أنه، نظراً إلى حصول تأخير في توافر الوثائق في بعض اللغات الرسمية للأمم المتحدة، لا سيما تلك المتعلقة بالمواد المستديرة، فقد تعدّر عليها المشاركة في المناقشات خلال المواد المستديرة المذكورة.
- 9- واتفقت اللجنة على الحاجة بشكل عام إلى الحصول على وثائق الدورة بجميع اللغات الرسمية في الأمم المتحدة في التوقيت المناسب لكي يتسنى لجميع الوفود استعراضها وحثّت المسؤولين كافة عن إعدادها على ضمان التقيّد بالمهل الزمنية.

ثانياً - التمهيد للدورة الأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي

- 10- أُلقيت بيانات افتتاحية من قبل كلّ من السيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)؛ والسيد Kanayo F.Nwanze، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)؛ والسيدة Ertharin Cousin، المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة (البرنامج)؛ والسيد David Nabarro، الممثل الخاص لأمين عام الأمم المتحدة للأمن الغذائي والتغذية (نيابة عن أمين عام الأمم المتحدة)؛ والبروفيسور M.S. Swaminathan، رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. ويمكن الاطلاع على هذه البيانات ضمن وثائق المعلومات للجنة الأمن الغذائي العالمي على العنوان التالي: <http://www.fao.org/bodies/cfs/cfs40/>.

ثالثاً – حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2013

11- بحثت اللجنة في عرض عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في سنة 2013 بعنوان "الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة"، قدّمه السيد Pietro Gennari ، مدير شعبة الإحصاء في الفاو ومنسّق تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، بمشاركة المؤلّفين اللذين شاركا في إعداد العرض وهما السيد Thomas Elhaut ، مدير شعبة الدراسات والإحصاءات الإنمائية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والسيدة Joyce Luma ، رئيسة دائرة تحليل الأمن الغذائي في برنامج الأغذية العالمي.

12- وعُرضت على اللجنة بعض النتائج الواردة في التقرير لسنة 2013 وهي كالآتي :

- (1) كان 842 مليون نسمة – أي شخص واحد تقريباً من كل ثمانية أشخاص في العالم – يعانون من الجوع المزمّن في الفترة 2011-2013. وهذا الرقم أقلّ مما كان عليه بحسب التقرير في الفترة 2010-2012 حيث كان يبلغ 868 مليون نسمة؛
- (2) حققت الأقاليم النامية بشكل عام تقدماً ملحوظاً باتجاه تحقيق الغاية الخاصة بالجوع في الهدف الإنمائي الأول للألفية؛
- (3) رغم التقدم المسجل بشكل عام، لا تزال هناك فروقات كبيرة بين الأقاليم؛
- (4) من شأن النمو أن يؤدي إلى زيادة المداخيل وإلى الحد من الجوع، غير أنّ الجميع قد لا يستفيدون من نمو اقتصادي أوسع نطاقاً؛
- (5) إنّ الأمن الغذائي حالة معقّدة. ويمكن الإحاطة على نحو أفضل بأبعاده – التوافر والنفاز والاستخدام والاستقرار – من خلال سلسلة من المؤشرات؛
- (6) تعاني العديد من البلدان من قصور في التغذية ونقص في التغذية في آن معاً. غير أنّ معدلات نقص التغذية في بعض البلدان أعلى بشكل ملحوظ من معدل انتشار القصور في التغذية؛
- (7) يشكّل وجود التزام طويل الأجل بمراعاة الأمن الغذائي والتغذية في السياسات والبرامج العامة عاملاً رئيسياً من عوامل الحد من الجوع؛
- (8) من شأن السياسات الرامية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، خاصة تلك التي تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة، مصحوبة بسياسات وبرامج للحماية الاجتماعية، أن تنجح في الحد من الجوع حتى في حالات انتشار الفقر على نطاق واسع؛
- (9) كانت للتحويلات المالية التي أصبحت على المستوى العالمي أكبر بثلاثة أضعاف من المساعدة الرسمية للتنمية، تأثيرات ملحوظة على الفقر والأمن الغذائي.

رابعاً - التقارب بين السياسات

ألف - مائدة مستديرة حول السياسات: الوقود البيولوجي والأمن الغذائي

13- عرض السيد Mafizur Rahman (بنغلاديش)، مقرر المائدة المستديرة حول سياسات "الوقود البيولوجي والأمن الغذائي"، لموضوع البحث ولمجموعة التوصيات المقترحة.

14- وإن اللجنة

- (أ) رحبت بالعمل الذي قام به فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالوقود البيولوجي والأمن الغذائي (فريق الخبراء) وبالتقرير الصادر عنه؛
- (ب) ذكرت بالنتائج التي صدرت عن مداوات اللجنة بشأن "تقلب أسعار المواد الغذائية" في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2011، لا سيما الفقرة 50 (ط) من التقرير النهائي للدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي؛
- (ج) سلطت الضوء على أن الطاقة والأمن الغذائي مسألتان مترابطتان وأقرت بالتحديات المتصلة بتحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة على حد سواء، مع مراعاة الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي (التوافر والحصول والاستقرار والاستخدام)؛
- (د) أخذت علماً بمختلف محركات تنمية الوقود البيولوجي، بما في ذلك أمن الطاقة والتكيف مع تغير المناخ وتطوير أسواق التصدير والتنمية الريفية؛
- (هـ) اعترفت بأن تنمية الوقود البيولوجي تنطوي على فرص ومخاطر على حد سواء من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تبعاً للسياق والممارسات المحيطة بها؛
- (و) شددت على أن يشكل الأمن الغذائي والإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني شواغل ذات أولوية بالنسبة إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين في مجال تطوير الوقود البيولوجي الذي لا ينبغي أن يقوض الأمن الغذائي وينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار بشكل خاص النساء وأصحاب الحيازات الصغيرة نظراً إلى أهميتهم الكبيرة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية مع مراعاة مختلف السياقات الوطنية؛
- (ز) أقرت بما يلي:

(1) ثمة روابط كثيرة ومعقدة بين الوقود البيولوجي والأمن الغذائي ويمكن أن تطرأ بأشكال مختلفة وعلى مستويات جغرافية مختلفة (محلياً ووطنياً وإقليمياً وعالمياً) وفي أزمنة مختلفة. وعليه، فإن تقييمها لا بد أن يكون متعدد الجوانب وأن يدرج في سياقه الصحيح، وينبغي اعتماد مقاربة متكاملة قائمة على البراهين ومراعية للمسائل الجنسانية والبيئة عند وضع سياسات الوقود البيولوجي والاستثمارات في هذا المجال؛

(2) يؤثر إنتاج الوقود البيولوجي واستهلاكه، من بين مجموعة عوامل أخرى، على الأسعار الدولية للسلع الزراعية. ويتطلب التفاعل الديناميكي والمعقد الذي يربط بين الوقود البيولوجي وأسعار المواد الغذائية والاستجابة لها من حيث العرض والتميز بين التأثيرات في الأجلين القصير والطويل؛

(3) يؤدي إنتاج الوقود البيولوجي في بعض الحالات إلى المنافسة بين المحاصيل الغذائية والمحاصيل الموجهة لإنتاج الوقود البيولوجي. وهناك توجيهات وافية وثمة حاجة ماسة إلى مزيد منها لضمان تماشي سياسات الوقود البيولوجي مع الأمن الغذائي من أجل الحد قدر المستطاع من المخاطر وللاستفادة على النحو الأمثل من الفرص التي يتيحها الوقود البيولوجي بالنسبة إلى الأمن الغذائي. وهذا يشمل الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، ومؤشرات الوقود البيولوجي المستدام الصادرة عن الشراكة العالمية بشأن الطاقة الحيوية ومقاربة الفاو الخاصة بالوقود البيولوجي والأمن الغذائي.

(ج) أكدت على أهمية اتخاذ إجراءات دولية ووطنية منسقة لتشجيع تماشي تنمية الوقود البيولوجي وسياساته مع هدف القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والمساهمة في التنمية الريفية المستدامة، بما في ذلك احترام حقوق حيازة الأراضي المشروعة، والحد من الفقر، مع مراعاة مختلف السياقات الوطنية.

15- وشجعت الحكومات على تنسيق استراتيجياتها الخاصة بالأمن الغذائي وأمن الطاقة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

16- وأوصت باتخاذ الإجراءات التالية وبلورتها وتطبيقها من قبل أصحاب المصلحة المعنيين.

الإجراءات الرامية إلى تعزيز تناسق السياسات في مجال الأمن الغذائي والوقود البيولوجي

17- تُشجّع الحكومات والفاو ونظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية والشراكة العالمية بشأن الطاقة الحيوية، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والمنظمات الدولية الأخرى على أن تتشاطر بصورة منتظمة مع لجنة الأمن الغذائي العالمي نتائج عملها في مجال الروابط القائمة بين الوقود البيولوجي والأمن الغذائي.

18- وتُشجّع الحكومات والفاو وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على الترويج لتبادل المعلومات والتعاون بشأن العلاقات بين الوقود البيولوجي والأمن الغذائي. ويشمل هذا التحليلات وعمليات التقييم والإسقاطات فضلاً عن إعطاء معلومات شفافة عن الفرضيات والطرق والأدوات والبيانات الموزعة بحسب نوع الجنس.

19- وتُشجّع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون على تطبيق سياسات واستثمارات لإنتاج الوقود البيولوجي والأغذية تتماشى مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والاتفاقات المتعددة الأطراف المطبقة على الأمن الغذائي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لوضع الفئات المستضعفة وصغار منتجي الأغذية.

20- وتُشجّع الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيون الآخرون على مراجعة سياسات الوقود البيولوجي - حيثما ينطبق ذلك وحسب المقتضى - وفق عمليات تقييم متوازنة ومستندة إلى العلم للفرص والمخاطر التي قد تنطوي عليها بالنسبة إلى الأمن الغذائي، ولكي يتسنى إنتاج الوقود البيولوجي وفقاً لركائز التنمية المستدامة الثلاث.

21- وإنّ الفاو مدعوة إلى إطلاع اللجنة على التقدم المحرز في مجال بناء القدرات في الدول الأعضاء في ما يتعلق بسياسات الوقود البيولوجي تماشياً مع الأمن الغذائي ومبادرات الوقود البيولوجي على مختلف المستويات. وسوف يستند هذا إلى الأعمال والمواد المتاحة مثل مؤشرات الوقود البيولوجي المستدام الصادرة عن الشراكة العالمية بشأن الطاقة الحيوية، ومقاربة الفاو الخاصة بمشروع الطاقة البيولوجية والأمن الغذائي إضافة إلى الخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، التي تشجع الحكومات وجميع أصحاب المصلحة على الترويج لها واستخدامها وعلى دعم تنفيذها.

22- وإنّ الفاو مدعوة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين وبالتشاور مع الدول الأعضاء حسب الاقتضاء، إلى اقتراح برنامج عمل لتعزيز قدرة البلدان والمشغلين المهتمين على تقييم أوضاعهم في ما يتعلق بالوقود البيولوجي، مع مراعاة الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وعلى مستوى الحقوق المشروعة لحيازة الأراضي، من أجل إدارة المخاطر والفرص المتصلة بها ومراقبة تأثيراتها. ويمكن لهذا البرنامج أن يستفيد من برنامج بناء القدرات في الشراكة العالمية بشأن الطاقة الحيوية.

إجراءات لتشجيع البحوث والتطوير في مجالي الوقود البيولوجي والأمن الغذائي

23- ينبغي إدراج الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي وأصحاب الحيازات الصغيرة وبالمساواة بين الجنسين حسب الاقتضاء عند تصميم ورصد وتقييم البحث والتطوير في مجال الوقود البيولوجي. فالبحث والتطوير مهمان لتحسين كفاءة الوقود البيولوجي بالنسبة إلى الموارد والعمليات على حد سواء ولاستكشاف تكنولوجيات جديدة بما في ذلك الوقود البيولوجي من الجيلين الثاني والثالث. ويُشجّع الشركاء في البحوث على إيجاد حلول مكيّفة مع احتياجات جميع أصحاب المصلحة، لا سيما الموجودون في البلدان الأقلّ نمواً ومع احتياجات النساء وأصحاب الحيازات الصغيرة الأشد حاجة إلى الحصول على خدمات الطاقة الحديثة.

24- ويضطلع التعاون الدولي (بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب) والقطاع العام والشراكات بين القطاعين العام والخاص بدور مهم في دعم هذه المواضيع البحثية. ومن المهم ضمان إبراز الدروس المستخلصة من هذه الشراكات في التعاون في المستقبل.

25- وينبغي للبحث والتطوير، حسب الاقتضاء، تعزيز القدرات وتكييف وحدات إنتاج الوقود البيولوجي وتجهيزه بما يمكنها من تكييف سلسلة العرض لديها مع الأغذية والعلف والطاقة.

إجراءات تتعلق بالروابط بين الطاقة والأمن الغذائي

26- يُشجّع أصحاب المصلحة الآخرون على دعم تعزيز كفاءة الطاقة واستخدام الموارد الأخرى والتوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة وزيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة المستدامة، بما في ذلك ضمن جملة أمور أخرى، في سلاسل الزراعة الغذائية بحسب خصائص كل بلد.

27- ويتعيّن على الحكومات والمشغلين دعم مشاركة المزارعين، لا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء، في برامج الأمن الغذائي وأمن الطاقة (بما في ذلك إنتاج الوقود البيولوجي واستهلاكه)، عند الاقتضاء استناداً إلى شروط عادلة ومنصفة.

28- وشجّعت لجنة الأمن الغذائي العالمي القطاعين العام والخاص على دعم إدراج الإنتاج المستدام للطاقة البيولوجية في السياسات الزراعية والحرارية بحسب خصائص كل بلد.

باء - الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

29- عرضت السيدة Florence Buchholzer (الاتحاد الأوروبي)، مقررة المائدة المستديرة حول سياسات "الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل الأمن الغذائي والتغذية"، موضوع البحث ومجموعة التوصيات المقترحة.

30- وإنّ اللجنة:

- (أ) رحّبت بالعمل الذي قام به فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني "بالاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية" (فريق الخبراء) وبالتقرير الصادر عنه ورحّبت بما صدر عنه من نتائج على اعتبارها مساهمة هامة في توصيات اللجنة.
- (ب) ذكّرت بالتقرير عن مداوات اللجنة حول "كيفية تعزيز الأمن الغذائي والاستثمارات الزراعية المراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة" في دورتها السابعة والثلاثين المنعقدة في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2011، لا سيما الإقرار بأنّ المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والعديد منهم من النساء، يؤدون دوراً مركزياً بالنسبة إلى الأمن الغذائي محلياً وفي العالم ككلّ. وهم المستثمرون الرئيسيون في زراعتهم. وتساهم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في مجموعة من الفوائد الأخرى مثل المساعدة على المحافظة على فرص العمل والحد من الفقر وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

(ج) وإنّ اللجنة، حرصاً منها على مواجهة القيود المفروضة على الاستثمارات الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة بشكل عام، مع التركيز بشكل خاص على القيود التي تواجهها النساء والشباب، وبالتالي حرصاً على النهوض بالأمن الغذائي والتغذية، شجّعت الحكومات ومنظمات أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المصلحة الآخرين على المستويين الوطني والدولي (منظمات المجتمع المدني والمنظمات المحلية والقطاع الخاص ومؤسسات الأبحاث والشركاء الدوليين في التنمية) على ما يلي:

التشجيع على وضع سياسات وطنية والحكومة الزراعية والبراهين التي تستند إليها

31- تكوين رؤية قطرية لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة تدرج في إطار التنمية والنمو الزراعي على نطاق وطني واسع وتضع زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بصورة راسخة ضمن سياسات واستراتيجيات متكاملة تضم وترتبط بين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسواق وتحدد معالمها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني لا سيما المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، علماً أن غالبيتهم من النساء في العديد من البلدان، والمنظمات التابعة لها وممثليهم، في سياق التنمية المستدامة وعمليات وخطوط توجيهية شفافة وقائمة على الحقوق.

32- وانطلاقاً من هذه الرؤية ومن الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، النظر في إمكانية مراجعة السياسات القطاعية الزراعية والحضرية والريفية والاستراتيجيات والميزانيات، مع إيلاء عناية خاصة لتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة - لا سيما النساء منهم - من النفاذ إلى أصول الإنتاج وإلى الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية وحصولهم على التدريب الكافي والبحوث والتكنولوجيا وخدمات الدعم في المزارع.

33- دعم استعراض السياسات والاستراتيجيات المراعية للمساواة بين الجنسين والمتعددة القطاعات والشاملة لأصحاب الحيازات الصغيرة، وتمويلها وتطبيقها، على أن تكون مرتبطة بالتنمية الزراعية المستدامة وأن يؤدي الشركاء الدوليون في التنمية دوراً داعماً خاصاً، لا سيما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي ووكالات التمويل الثنائية ومصارف التنمية الإقليمية.

34- إدراج مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الرؤية القطرية وفي الإستراتيجية الخاصة بالتنمية الزراعية. وإضافة إلى ذلك، تشجيع خدمات الدعم المراعية للفئات الجنسانية نظراً إلى الدور الحيوي للنساء وتلبية الاحتياجات المحددة والتصدي للقيود التي تعترض النساء والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على حد سواء.

35- التصدي للقيود التي تمنع الشباب من رجال ونساء من الخوض في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وفي القطاعات الريفية غير الزراعية المتصلة بها، وذلك من خلال التدخلات الهادفة على مستوى السياسات. ويشمل هذا تعزيز نظم التثقيف والتدريب وكفالة فرص متساوية للنفوذ إليها.

36- استكشاف التنمية الميدانية الشاملة جغرافياً كمقاربة للتنسيق الفعال للاستثمارات العامة والخاصة المشتركة بين القطاعات، لا سيما زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، فضلاً عن الاقتصاد خارج المزرعة.

37- تحسين الحوكمة الزراعية من خلال مقاربة منسقة متعددة القطاعات تركز بصورة خاصة على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، بما يكفل مشاركة جميع المنظمات المعنية لا سيما تلك التي تمثل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويقوم هذا على ابتكار حلول مناسبة لكل سياق من السياقات بالنسبة إلى الاستثمارات العامة والخاصة المراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة. ودراسة التجارب على غرار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي وغيرهما من برامج.

38- وضع عمليات تشاركية شاملة لأصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشباب والقطاع الخاص والمنظمات المعنية الأخرى. وتشجيع الاعتراف القانوني بحقوق المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة واحترام تلك الحقوق - بما في ذلك حق التنظيم الديمقراطي وإسماع صوتهم في الحوارات بشأن السياسات، مع تأمين التمثيل الجنساني والعمرى المتوازن والحاجة إلى تعزيز منظمات المزارعين من أجل تحقيق ذلك.

39- تحسين عملية إدارة المعلومات (جمع البيانات وشفافيتها والإبلاغ عنها وفرص النفاذ إليها، بما يشمل البيانات الموزعة بحسب الجنسين). وإجراء عمليات تحليل قائمة على البراهين لتوثيق حالة زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بمختلف أنماطها والحوافز والقيود المتصلة بها، ومسارات تطورها ومساهماتها في تحقيق مختلف النتائج لا سيما الأمن الغذائي والتغذية.

الحصول على الأصول والسلع العامة والخدمات الاجتماعية والبحوث والإرشاد والتكنولوجيا

الحصول على الأصول

40- الإحاطة علماً بمساهمة المزارعين والمربين في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتطويرها. والتشجيع على حصول أصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما المزارعات، على البذور التي يحتاجون إليها، بما في ذلك الأنواع المحلية الأصلية والأنواع الحديثة، وتعزيز قدرتهم على الحصول عليها وتربيتها وإنتاجها وصونها وشراؤها وتبادلها وبيعها واستخدامها. وتعزيز عملية تبادل المعلومات والمعارف بغرض تطبيقها العملي داخل المزرعة وتحفيز الابتكار المحلي. ودعم عملية صون الموارد البيولوجية الزراعية من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة إلى جانب نظم البحوث والإرشاد، بما يتسق مع التنمية الزراعية المستدامة وأفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال مقاربات زراعية إيكولوجية والتكثيف المستدام. وينبغي لجميع التدابير المذكورة في هذه الفقرة أن تكون متماشية مع القوانين الوطنية والدولية المرعية.

41- السعي بشكل حثيث إلى تشجيع الحوكمة المسؤولة للأراضي والموارد الطبيعية مع التركيز على كفاءة فرص النفاذ والحيازة لأصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء منهم، طبقاً للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني فضلاً عن تدابير أخرى تقودها البلدان وتسعى إلى الأهداف نفسها. وينبغي أن تكون الحلول خاصة بكل بلد وبكل سياق ومتسقة مع الالتزامات الموجودة التي نصت عليها القوانين الدولية والوطنية. ويتصل بهذا أيضاً الحاجة إلى تعزيز المؤسسات المحلية المعنية بتنظيم النفاذ إلى الموارد الطبيعية واستخدامها، لا سيما من قبل أصحاب الحيازات والنساء.

الحصول على السلع العامة والخدمات الاجتماعية والبحوث والإرشاد والتكنولوجيا

42- وضع سلم بالأولويات بالنسبة إلى الاستثمارات العامة وتشجيع الاستثمارات الخاصة، لا سيما من أجل دعم الاستثمارات التي يقوم بها أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم في ميادين عدّة منها: إدارة المياه، الإدارة المستدامة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، صون التربة، الغابات، النقل والبنى التحتية مثل الطرقات الفرعية والطاقة والبنى التحتية للمناولة ما بعد الحصاد؛ والإمدادات الكهربائية وشبكات الاتصالات اللاسلكية في المناطق الريفية.

43- توفير استثمارات عامة مراعية للمساواة بين الجنسين وتشجيع الاستثمارات الخاصة في مجال الرعاية الصحية ورعاية الطفل والتغذية والتعليم وتنمية القدرات والحماية الاجتماعية والمياه والصرف الصحي لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر في أوساط أصحاب الحيازات الصغيرة.

44- تعزيز النظم التشاركية للبحوث والإرشاد والخدمات الزراعية لا سيما تلك التي تلبي الاحتياجات الخاصة لأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعات من أجل زيادة إنتاجيتهم وتنوع إنتاجهم وتعزيز القيمة التغذوية وبناء قدرتهم على المقاومة، بما في ذلك لمواجهة تغيير المناخ، طبقاً لأسس التنمية المستدامة. وتتمثل المقاربة المثالية في التوفيق حسب الاقتضاء بين المعارف التقليدية للمزارعين وللشعوب الأصلية ونتائج البحوث العلمية.

45- تشجيع الحصول على التكنولوجيا المتاحة للمساعدة في النهوض بجودة إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة. ومراعاة القيود المحددة المفروضة على أصحاب الحيازات الصغيرة في ما يتعلق بأنظمة الصحة والصحة النباتية وتمكينهم من النفاذ إلى البرامج والإمدادات اللازمة للائتمان لها.

تشجيع الاستثمارات والنفاذ إلى الأسواق والخدمات والموارد الإنتاجية

46- تشجيع الاستثمارات من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة ولصالحهم. تحسين السياسات والأسواق والمؤسسات لخلق فرص اقتصادية لأصحاب الحيازات الصغيرة. والحد من تأثيرات التقلّب المفرط في الأسعار والمخاطر على أصحاب الحيازات الصغيرة غير القابلة للنقل باستخدام صكوك السياسات العامة طبقاً للالتزامات الدولية. وتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من المشاركة بصورة كاملة في سلاسل القيمة التي يختارونها. والحرص على وجود ممارسات تجارية عادلة وقانونية بين الأطراف كافة وتعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على التفاوض. ويتطلب هذا العمل

باستمرار وضع تدابير على مستوى السياسات وخطوط توجيهية تقنية وأدوات، بما في ذلك للزراعة التعاقدية والشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتشاور مع منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة وخبرة المنظمات المعنية في الأمم المتحدة ومراكز الخبرة الأخرى.

47- *النفاذ إلى الأسواق*. انطلاقاً من الالتزامات الدولية، دعم تطوير الأسواق ونظم التوزيع والآليات المربحة لأصحاب الحيازات الصغيرة واقتصادات الريف، وتعزيز القدرة على النفاذ إليها. والإقرار بأهمية عمليات التبادل غير النقدية للسلع والخدمات وأهمية النظم الغذائية المحلية لأصحاب الحيازات الصغيرة بما في ذلك قدرتهم على توفير برامج للتغذية داخل المدارس والمؤسسات. وإقامة العلاقات المناسبة وإشراك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، نساء ورجالاً، على امتداد سلسلة القيمة خاصة في الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية. وتشجيع وتحفيز التعاون بين أصحاب الحيازات الصغيرة مثلاً من خلال التعاونيات أو غيرها من المقاربات لتنظيم الأسواق بما يعود بالنفع على أصحاب الحيازات الصغيرة مع مراعاة الالتزامات الدولية.

48- *الخدمات المالية*. تحسين الشروط التنظيمية والبنى التحتية المالية لكي يحصل أصحاب الحيازات الصغيرة على مجموعة كاملة من الخدمات المالية التي تناسب احتياجاتهم مع إيلاء عناية خاصة للتحديات التي تعترض النساء والشباب بهذا الخصوص. وتشمل الخدمات المالية المعنية الودائع المأمونة، التحويلات النقدية والتحويلات المالية، الخدمات المالية الجوال، الإئتمانات المستدامة والصغيرة في الأجلين القصير والطويل، (منتجات التأمين)، تبادل السلع ونظم إيصال الإيداع في المستودعات. الحد من المخاطر المالية وخفض تكاليف المعاملات وتيسير الاستثمارات الطويلة الأجل، على غرار التجهيزات للعمليات الحقلية وتجهيز الأغذية وغيرها من أنشطة زيادة القيمة في مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة. وينبغي حسب الاقتضاء، تخفيف القيود على السيولة بالنسبة إلى نفقات رأس المال العامل فضلاً عن الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل بموازاة تجنب إثقال عبء الدين بالنسبة إلى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. ودعم هذه التدابير من خلال اتخاذ إجراءات ضريبية حسنة التصميم ومحددة زمنياً وموجهة نحو هدف محدد. وينبغي تطبيق جميع التدابير الواردة في هذه الفقرة طبقاً للالتزامات الدولية.

49- *الاستثمارات التي تتخطى المزرعة*. تشجيع الاستثمارات من أجل بناء اقتصاد ريفي لا مركزي وغير زراعي لدعم حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على مصادر دخل بديلة، مما يعزز أكثر الاقتصاد الزراعي ويساهم في النهوض بالأمن الغذائي والتغذية. ويشمل هذا الاستثمار في بناء القدرات وتشجيع المبادرات الفردية، حيثما يكون ذلك مناسباً، على أن تكون موجهة بشكل خاص إلى الشباب من رجال ونساء، وخلق فرص عمل في زراعة حديثة وفي أنشطة أخرى ذات الصلة وفي أسواق العمل. ويقتضي هذا أيضاً تشجيع الاستثمارات لتطوير أعمال تجارية جديدة.

وبالإضافة إلى ما تقدّم، فإنّ لجنة الأمن الغذائي العالمي :

50- شجّعت أصحاب المصلحة على تشاطر تجاربها بتطبيق هذه التوصيات في سياقها الوطني، وذلك خلال انعقاد المنتدى الرفيع المستوى عن "ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق"، على نحو ما هو مقرر في برنامج العمل المتعدد السنوات لعام 2015. وهي شجّعت بشكل عام تفعيل التعاون الدولي وتشاطر التجارب في مجال تنمية قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة في مختلف أنحاء العالم بمشاركة منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة وقيادتها النشطة.

51- ودعت الأعضاء فيها وأصحاب المصلحة إلى نشر نتائج تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى والتوصيات الراهنة للمنتديات والعمليات المناسبة مثل تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني ومبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة والسنة الدولية للزراعة الأسرية والحق في الغذاء +10 وجدول أعمال التنمية ما بعد سنة 2015.

خامساً - مسارات عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي ألف - المبادئ الخاصة بالاستثمارات الزراعية المسؤولة

52- عرضت السيدة Christina Blank (سويسرا)، رئيسة مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالاستثمارات الزراعية المسؤولة، الوثيقة CFS 2013/40/6 بعنوان "آخر المعلومات عن العملية التشاورية لوضع مبادئ للاستثمارات الزراعية المسؤولة في سياق الأمن الغذائي والتغذية".

53- وقد أخذت اللجنة علماً بالمعلومات المحدثة الواردة في الوثيقة CFS 2013/40/6 وأقرّت الجدول الزمني المقترح للمضي قدماً في المستقبل على النحو الوارد في الفقرة 6.

باء - مواجهة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمات الممتدة

54- عرضت السيدة Josephine Wangari Gaita (كينيا)، الرئيسة المشاركة لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بمواجهة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة، الوثيقة CFS 2013/40/7 بعنوان "آخر المستجدات في العملية التشاورية لوضع برنامج عمل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في ظلّ الأزمات الممتدة".

55- وإنّ اللجنة :

- (أ) أعربت عن ارتياحها لما أحرز من تقدم حتى الآن من أجل إعداد جدول أعمال لمواجهة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمات الممتدة؛
- (ب) أثنت على الجهود التي تُبذل حالياً لتنفيذ إجراءات فورية ثلاثة أسندت لها الأولوية من بين مجالات العمل المساندة لإعداد جدول الأعمال المذكور؛

(ج) أخذت علماً بآخر المعلومات الواردة في الوثيقة CFS 2013/40/7 وأقرت الجدول الزمني المقترح للمضي قدماً في المستقبل على النحو الوارد في الفقرة 15.

جيم - الإطار الإستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية

56- عرضت السيدة Candice Sakamoto Vianna (البرازيل)، رئيسة مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالإطار الإستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، الوثيقتين CFS 2013/40/5 بعنوان "عملية تحديث الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية" و CFS 2013/40/5 Add.1 بعنوان "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية - النسخة الثانية (2013)".

57- وأكدت اللجنة مجدداً أنّ القيمة المضافة الأساسية للإطار الاستراتيجي العالمي تتمثل في كونه يشكل إطاراً شاملاً لزيادة التقارب والتنسيق بين السياسات ولتوجيه الإجراءات المتناسقة التي تتخذها مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من خلال إعطاء توجيهات عملية وتوصيات أساسية في مسائل الأمن الغذائي والتغذية.

58- وإنّ اللجنة :

(أ) أقرت إجراءات تحديث الإطار الاستراتيجي العالمي على النحو الوارد في الوثيقة CFS 2013/40/5 Rev.1؛

(ب) أقرت النسخة الثانية من الإطار الاستراتيجي العالمي (2013) التي تتضمن توصيات بشأن سياسات الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والتغذية وتغيير المناخ التي كانت قد أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها التاسعة والثلاثين في عام 2012 وشجعت أصحاب المصلحة كافة على الترويج للنسخة الثانية من الإطار الاستراتيجي العالمي (2013) واستخدامها مع الإقرار بأنها طوعية الطابع؛

(ج) وافقت على أنه ينبغي سنوياً تحديث الأرقام الإحصائية التي تشمل القسم 1 من الإطار الإستراتيجي العالمي لكي تتماشى مع الأرقام الصادرة في تقارير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم.

دال - اللائحة الداخلية

59- عرض السيد Guo Handi (الصين)، رئيس مجموعة العمل المعنية باللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي، الوثيقة CFS 2013/40/10 بعنوان "التعديلات المقترحة في اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي والمادة الثالثة والثلاثين من اللائحة العامة للمنظمة ونتائج عمل مجموعة العمل المعنية باللائحة الداخلية والتابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي".

60- وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي أنجزته مجموعة العمل المعنية باللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي.

61- وإنّ اللجنة :

- (أ) أقرت اختصاصات الأمين الجديد للجنة ومؤهلاته وإجراءات اختياره المعدلة ؛
 (ب) أقرت طرق وشروط الانضمام إلى أمانة اللجنة من خلال انتداب الموظفين من أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة ومعنية مباشرة بالأمن الغذائي والتغذية ؛
 (ج) طلبت إلى كل من الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي المضي قدماً في عملية تعيين أمين للجنة في أقرب فرصة ممكنة.

62- وترد في المرفق دال اختصاصات الأمين الجديد للجنة ومؤهلاته وإجراءات اختياره المعدلة وآليات الانضمام إلى أمانة اللجنة من جانب أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة ومعنية مباشرة بالأمن الغذائي والتغذية.

63- وإنّ اللجنة :

- (أ) أقرت التعديل المقترح في المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة وطلبت إلى المجلس إحالته إلى الدورة التاسعة والثلاثين للمؤتمر (روما، 6-13 يونيو/حزيران 2015) للموافقة عليه ؛
 (ب) رفضت التعديل المقترح في المادة الرابعة (المجموعة الاستشارية) من اللائحة الداخلية للجنة. وقد جاءت نتائج التصويت كآتي: 21 صوتاً مؤيداً، 47 صوتاً معارضاً، و6 أصوات ممتنعة.

64- وإنّ اللجنة :

- (أ) فوّضت المكتب النظر في معايير الاختيار الخاصة بتعيين الأعضاء في اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المشار إليها في الفقرة 43 من الوثيقة عن إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي وفي الفقرة 10 من اللائحة الداخلية لفريق الخبراء الرفيع المستوى³، التي ينبغي إدراجها في المادة الخامسة من اللائحة الداخلية⁴ للجنة، وذلك بغرض تقديم اقتراح بهذا الشأن إلى اللجنة خلال الدورة العامة التي ستعقدتها في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2014؛
 (ب) فوّضت المكتب، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية، العمل فوراً على تحليل دور المجموعة الاستشارية وتشكيلها وفئاتها وإجراءات الاختيار في كل فئة من الفئات من أجل تعزيز المساهمة التي تقدمها. ومن المقرر أن يقدم المكتب اقتراحاً إلى اللجنة خلال الدورة العامة التي ستعقدتها في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2014.
 (ج) فوّضت المكتب إعطاء مزيد من الإيضاحات حول الوثيقة عن إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي في ما يتعلق بالتمييز بين المشاركين في اللجنة والمراقبين فيها وذلك بغرض رفع اقتراح إلى اللجنة خلال الدورة العامة المقبلة التي ستعقدتها في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2014.

³ http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/hlpe/hlpe_documents/HLPE_-_Rules_and_procedures.pdf

⁴ الوثيقة CFS 2013/40/Inf.15

هاء - إطار لرصد القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي

65- عرضت سعادة السفيرة Mary Mubi (زمبابوي)، رئيسة مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد، الوثيقة CFS 2013/40/8 بعنوان "إطار لرصد القرارات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي".

66- وإن اللجنة:

- (أ) أعربت عن تقديرها لعمل مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد؛
- (ب) سلمت بالوثيقة CFS 2013/40/8 التي تمثل تقدماً جيداً نحو وضع إطار لرصد القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي ومرجعاً مهماً للعمل المستمر الذي تقوم به المجموعة. وإن اللجنة على وجه الخصوص:
- (ج) شددت على أهمية دور اللجنة بصفتها منبرا بالنسبة إلى أصحاب المصلحة لتبادل التجارب والممارسات بشكل دوري بشأن عملية الرصد في المجالات الاستراتيجية على جميع المستويات (العالمية والإقليمية والوطنية)؛
- (د) أقرت بأهمية عملية الرصد التي تضطلع بها اللجنة لتحسين فعاليتها؛
- (هـ) أقرت المقترح المتعلق بوضع خطة عمل لتعميم قرارات اللجنة في سياق استراتيجية الاتصالات الخاصة باللجنة؛
- (و) أقرت المقترح الهادف إلى تركيز رصد اللجنة على منتجات اللجنة الرئيسية والاستراتيجية والمحفزة؛
- (ز) أقرت إجراء عمليات تقييم دورية لفعالية لجنة الأمن الغذائي في تحسين أطر السياسات، لا سيما على المستوى القطري وفي تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية والتناسق في ما بينهم بهذا الشأن. وأوصت على وجه التحديد بإجراء دراسة استقصائية أساسية لتقييم الوضع الراهن كمرجع يُستند إليه لتقييم التقدم المحرز؛
- (ح) سلّطت الضوء على ضرورة أن تستند آليات اللجنة الخاصة بالرصد إلى الآليات القائمة على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية؛
- (ط) طلبت/أوصت بأن تواصل مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد عملها في عام 2014 وأن ترفع، رهنأ بتوافر الموارد، تقريراً إلى اللجنة في دورتها الواحدة والأربعين؛
- (ي) شددت على ضرورة استخدام الرصد والتقييم من أجل تحسين عمل اللجنة وصياغة توصيات اللجنة في المستقبل مع مراعاة ضرورة أن تكون بسيطة ودقيقة ومقتضية وقابلة للتنفيذ وذات إطار زمني محدد.

واو - برنامج العمل والأولويات والمسائل المستجدة

67- نظرت اللجنة في الوثيقة CFS 2013/40/9 Rev.1 بعنوان "برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي 2014-2015" كما عرضتها السيدة Christine Ton Nu (فرنسا)، رئيسة مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية ببرنامج العمل والأولويات.

68- وإن اللجنة:

- (أ) أعربت عن تقديرها لعمل مجموعة العمل وأوصت بأن تواصل عملها لترتيب أولويات برنامج عملها على نحو أكبر وتبسيطه، ولتنفيذ العملية المقترحة لاختيار أنشطة لجنة الأمن الغذائي العالمي وترتيب أولوياتها في فترة السنتين 2014-2015؛
- (ب) اعتمدت البرنامج المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2014-2015، بما في ذلك المواضيع المقترحة في تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى، ومسارات العمل الرئيسية ومسارات العمل الأخرى؛
- (ج) اعتمدت المذكرة التوجيهية المنقحة لاختيار أنشطة لجنة الأمن الغذائي العالمي وترتيب أولوياتها (الملحقة ببرنامج العمل المتعدد السنوات)؛
- (د) أشارت إلى أن الأنشطة المقترحة للجنة والتي لم ترد في خطة العمل المتعددة السنوات للفترة 2014-2015 سوف تُدرج ضمن المعلومات الأساسية التي ستجري مناقشتها إلى جانب مدخلات أخرى في عملية الاختيار وتحديد الأولويات المقبلة.

زاي - استراتيجية الاتصالات الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي

69- نظرت اللجنة في الوثيقة CFS 2013/40/4 المعنونة "استراتيجية الاتصالات الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي" التي عرضتها السيدة Cordelia Salter (أمانة اللجنة). وإن اللجنة:

- (أ) سلّمت بضرورة أن تشكل زيادة الوعي والتواصل جزءاً لا يتجزأ من تطوير عمل اللجنة وتنفيذه؛
- (ب) أحاطت علماً بأن التواصل الفعال يشكل عنصراً هاماً لتحقيق أهداف اللجنة نظراً إلى أن التوعية بشأن اللجنة ونواتجها تعتبر شرطاً مسبقاً لاعتمادها وتطبيقها بشكل طوعي مع مراعاة خصوصيات كل سياق؛
- (ج) أقرت عناصر الاستراتيجية كما وردت وأوصت وحثت على أن تضع الأمانة خطة للتنفيذ تشمل الميزانية، بالتعاون الوثيق مع المكتب والمجموعة الاستشارية؛
- (د) أشارت إلى ضرورة أن تشكل الاتصالات جزءاً أساسياً من جميع مسارات عمل اللجنة.

سادساً - التنسيق والروابط مع لجنة الأمن الغذائي العالمي

70- كان هدف هذا البند من جدول الأعمال تعزيز الروابط والتشجيع على قيام حوار تفاعلي بين لجنة الأمن الغذائي العالمي وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بالأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

71- ويتمشى هذا مع الأدوار الثلاثة التي تضطلع بها اللجنة وهي:

- التنسيق على المستوى العالمي
- التقارب بين السياسات
- تقديم الدعم والمشورة للبلدان والأقاليم (الوثيقة الخاصة بإصلاح اللجنة، 2009)

72- وكان موضوع الدورة ككل:

” وضع نماذج متعددة أصحاب المصلحة تعزز الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة: نحو جدول أعمال للتنمية لما بعد عام 2015.”

73- وتشجع اللجنة على إشراك جميع أصحاب المصلحة في المنتديات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وتشدد اللجنة أيضاً على أهمية العمليات التي يشارك فيها العديد من أصحاب المصلحة من أجل التوصل إلى زراعة مستدامة وتغذية جيدة. ويمكن الاستفادة من التجارب وأفضل الممارسات والعبر المستفادة المعروضة خلال هذه الدورة من أجل تنفيذ جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015.

74- وتم خلال الدورة عرض تجارب تتعلق بانخراط لجنة الأمن الغذائي العالمي في عملية جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، والمبادرات الإقليمية بشأن الأمن الغذائي والتغذية، والترتيبات المؤسسية لتعزيز جهود أصحاب المصلحة المتعددين في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

75- وكان السيد David Nabarro، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأمن الغذائي والتغذية، هو الميسر لمناقشات فرق الخبراء الثلاثة. وقد رحبت اللجنة بمشاركة أعضاء فرق الخبراء في هذه الدورة.

المبادرات والروابط العالمية والإقليمية مع لجنة الأمن الغذائي العالمي

المبادرات العالمية: جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015

أعضاء فريق الخبراء:

- سعادة السيد Macharia Kamau، السفير والممثل الدائم لجمهورية كينيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك والرئيس المشارك لمجموعة العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة

- سعادة السيد Néstor Osorio، السفير والممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- سعادة السيدة Louise Kantrow، الممثلة الدائمة لدى الأمم المتحدة لغرفة التجارة الدولية
- السيد Flavio Valente، الأمين العام للشبكة الدولية للمعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء – عضو في "آلية المجتمع المدني"

المبادرات الإقليمية: تحالف مجموعة الثمانية من أجل الأمن الغذائي والتغذية في سياق تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

أعضاء فريق الخبراء:

- السيد Tony Burdon، رئيس إدارة نمو الإنتاجية الزراعية والقدرة على التكيف في إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة
- سعاد السيد Yaya Olaniran، السفير والممثل الدائم لنيجيريا لدى وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما ورئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي
- السيدة Ruth Rawling، نائب الرئيس لأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا لشركة Cargill
- السيد Mamadou Cissokho، الرئيس الفخري لشبكة منظمات الفلاحين والمنتجين في أفريقيا الغربية

التجارب القطرية والدروس المستفادة

أعضاء فريق الخبراء:

- البرازيل – المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذوي
- السيدة Maria Emilia Pacheco، رئيسة المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذوي، البرازيل
- تايلند: تأثير نظم الزراعة والأغذية على التغذية
- السيد Kraissid Tontisirin، أستاذ وكبير المستشارين في معهد التغذية، جامعة ماهيدول (Mahidol)، تايلند

76- وقد أُبديت في المناقشات وجهات النظر التالية:

- (أ) لقد تغير العالم منذ عام 2000 – ينبغي أن تكون الخطط والإجراءات المستقبلية من أجل التنمية أكثر عالمية وشمولاً وقدرة على إحداث تغيير، بموازاة التركيز بقدر أكبر على الحوكمة وعلى العلاقات البيئية والشفافية والمساءلة.

- (ب) تتسم الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية بأهمية حاسمة لجدول أعمال عدة، مثل التخفيف من حدة الفقر وتمكين المرأة وعمالة الشباب وتغيير المناخ واستخدام الطاقة وإدارة المياه. ويمكن للجنة الأمن الغذائي العالمي، بصفتها منبراً ذا أصحاب مصلحة متعددين، يوفر لكافة الجهات الفاعلة مساحة وفرصة لتبادل وجهات النظر، أن تساهم إلى حد كبير في معالجة القضايا الصعبة والمثيرة للجدل بشأن الأمن الغذائي والتغذية بطريقة منفتحة وتشاركية.
- (ج) تم تشجيع لجنة الأمن الغذائي العالمي على الانخراط بنشاط في عملية جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، لتساهم في النقاش من خلال التجربة الفريدة لأصحاب المصلحة المتعددين والمتنوعين الذين تشملهم ولدعم إدراج هدف خاص بالأمن الغذائي والتغذية ضمن أهداف التنمية المستدامة.
- (د) تم تشجيع جميع أصحاب المصلحة على القيام بدورهم لضمان أن تنعكس بشكل كاف في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي... بشأن قيام عالم خال من الجوع تقوم فيه البلدان بتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري.
- (هـ) يجب أن يصب الحوار حول التنمية على المستويين الإقليمي والوطني في سياق جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015.
- (و) ينبغي بذل الجهود لإحداث مزيد من التقارب بين المبادرات المختلفة بشأن الأمن الغذائي والتغذية لكي تبني على الجهود الإقليمية والقطرية وتتسق معها.
- (ز) تم تشجيع مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي والمجموعة الاستشارية على العمل معاً من أجل استكشاف الطرق التي يمكن للجنة من خلالها أن تواصل الحوار بين الدورة والأخرى حول آراء محددة جرى التعبير عنها أثناء هذه الدورة.

سابعاً - مسائل أخرى

ألف - انتخاب رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي ومكتبها

77- انتخبت اللجنة بالتزكية السفيرة Gerda Verburg، الممثلة الدائمة لملكة هولندا، رئيسة للجنة الأمن الغذائي العالمي.

78- وانتخبت اللجنة بالتزكية ممثلي البلدان التالية كأعضاء وأعضاء مناوبين في المكتب المقبل للجنة الأمن الغذائي العالمي:

- الأعضاء: أفغانستان، الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، الكونغو، فرنسا، باكستان، الفلبين، السودان، سويسرا، أوغندا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الأعضاء المناوبون: أرمينيا، كندا، الصين، كوت ديفوار، إكوادور، إندونيسيا، إيطاليا، الأردن، المكسيك، المغرب، سلطنة عُمان، نيوزيلندا.

باء - الترتيبات الخاصة بدورة اللجنة في أكتوبر/تشرين الأول 2014

79- أوصت اللجنة بأن تُعقد دورتها الحادية والأربعين من 13 إلى 17 أكتوبر/تشرين الأول 2014 في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما على نحو ما هو مبين في الجدول الزمني المؤقت لاجتماعات الأجهزة الرئاسية للمنظمة. وسيحدد المدير العام الموعد النهائي للدورة بالتشاور مع رئيس اللجنة.

جيم - اعتماد التقرير

80- اعتمد التقرير دُفعة واحدة يوم الجمعة 11 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

دال - إمكانية مشاركة لجنة الأمن الغذائي العالمي في عملية جدول أعمال التنمية

لما بعد عام 2015

81- تسلط لجنة الأمن الغذائي العالمي الضوء على الدور الرئيسي للأمن الغذائي والتغذية واستئصال الفقر في عملية إعداد جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 وولايات المكتب، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية، وذلك لاستكشاف الطرق التي يمكن للجنة من خلالها أن تقدم مساهماتها في عملية صنع القرارات حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 في نيويورك.

المرفق ألف جدول أعمال الدورة

أولاً- المسائل التنظيمية

- (أ) اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني
- (ب) العضوية في اللجنة
- (ج) تشكيل لجنة الصياغة

ثانياً- تمهيد للدورة الأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي

- (أ) بيان أمين عام الأمم المتحدة (يؤكد لاحقاً)
- (ب) بيانات رؤساء كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ورئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى
- (ج) بيان رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي

ثالثاً- حالة انعدام الأمن الغذائي في عام 2013

رابعاً- التقارب بين السياسات

- (أ) الوقود البيولوجي والأمن الغذائي
- (ب) الاستثمار في الزراعة القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

خامساً- مسارات عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي

- (أ) مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة
- (ب) مواجهة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمات الممتدة
- (ج) الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية
- (د) اللائحة الداخلية
- (هـ) إطار لرصد قرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي
- (و) برنامج العمل والأولويات والمسائل المستجدة
- (ز) إستراتيجية الاتصالات في لجنة الأمن الغذائي العالمي

سادساً- التنسيق والعلاقات بلجنة الأمن الغذائي العالمي

سابعاً- المسائل الأخرى

- (أ) انتخاب رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي ومكتبها
- (ب) الترتيبات الخاصة بدورة لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام 2014
- (ج) اعتماد التقرير

المرفق باء الأعضاء في اللجنة

اليابان	الدانمرك	أفغانستان
الأردن	الجمهورية الدومينيكية	الجزائر
كينيا	إكوادور	أنغولا
الكويت	مصر	الأرجنتين
لبنان	السلفادور	أرمينيا
ليسوتو	غينيا الاستوائية	أستراليا
ليبيريا	إريتريا	النمسا
ليبيا	استونيا	بنغلاديش
ليتوانيا	إثيوبيا	بيلاروس
لكسمبرغ	الإتحاد الأوروبي (منظمة عضو)	بلجيكا
مدغشقر	فنلندا	بنن
ملاوي	فرنسا	بوليفيا (دولة بوليفيا المتعددة
ماليزيا	غابون	القوميات)
مالي	غامبيا	البرازيل
موريتانيا	ألمانيا	بلغاريا
المكسيك	غانا	بوركينافاسو
المغرب	اليونان	بوروندي
موزامبيق	غواتيمالا	الكاميرون
هولندا	غينيا	كندا
نيوزيلندا	هايتي	الرأس الأخضر
نيكاراغوا	هندوراس	جمهورية أفريقيا الوسطى
النيجر	هنغاريا	تشاد
نيجيريا	آيسلندا	شيلي
النرويج	الهند	الصين
عمان	إندونيسيا	كولومبيا
باكستان	إيران (جمهورية إيران الإسلامية)	الكونغو
بنما	العراق	كوستاريكا
باراغواي	آيرلندا	كوت ديفوار
بيرو	إسرائيل	كوبا
الفلبين	إيطاليا	قبرص
بولندا		الجمهورية التشيكية
البرتغال		جمهورية كوريا
		الشعبية الديمقراطية

قطر	تايلند
جمهورية كوريا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
رومانيا	توغو
الاتحاد الروسي	تركيا
سان مارينو	أوغندا
المملكة العربية السعودية	أوكرانيا
السنغال	الإمارات العربية المتحدة
سنغافورة	المملكة المتحدة
سلوفاكيا	جمهورية تنزانيا المتحدة
سلوفينيا	الولايات المتحدة الأمريكية
جنوب أفريقيا	أوروغواي
إسبانيا	فنزويلا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
سري لانكا	اليمن
السودان	زامبيا
السويد	زمبابوي
سويسرا	
الجمهورية العربية السورية	

المرفق جيم
قائمة بالوثائق

الرمز	العنوان	البند من جدول الأعمال
CFS 2013/40/1	جدول الأعمال التفصيلي المؤقت	أولاً
CFS 2013/40/2	مائدة مستديرة حول السياسات: الوقود البيولوجي والأمن الغذائي	رابعاً (أ)
CFS 2013/40/2 Add.1 Rev.1	موجز عن تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عن الوقود البيولوجي والأمن الغذائي	رابعاً (أ)
CFS 2013/40/3	مائدة مستديرة حول السياسات: الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية	رابعاً (ب)
CFS 2013/40/3 Add.1	موجز عن تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عن الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية	رابعاً (ب)
CFS 2013/40/4	استراتيجية الاتصالات الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي	خامساً (ز)
CFS 2013/40/5	عملية تحديث الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية	خامساً (ج)
CFS 2013/40/5 Add.1	الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية – النسخة الثانية (2013)	خامساً (ج)
CFS 2013/40/6	آخر المعلومات عن العملية التشاورية لوضع مبادئ للاستثمارات الزراعية المسؤولة في سياق الأمن الغذائي والتغذية	خامساً (أ)
CFS 2013/40/7	آخر المستجدات في العملية التشاورية لوضع برنامج عمل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في ظلّ الأزمات الممتدة	خامساً (ب)
CFS 2013/40/8	إطار لرصد القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي	خامساً (هـ)
CFS 2013/40/9 Rev.	برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي 2014 – 2015	خامساً (و)
CFS 2013/40/10	التعديلات المقترحة في اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي والمادة الثالثة والثلاثين من اللائحة العامة للمنظمة ونتائج عمل مجموعة العمل المعنية باللائحة الداخلية التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي	خامساً (د)
CFS 2013/40/Inf.1	الجدول الزمني المؤقت	أولاً
CFS 2013/40/Inf.2	قائمة بالوثائق	أولاً
CFS 2013/40/Inf.3	عضوية لجنة الأمن الغذائي العالمي	أولاً
CFS 2013/40/Inf.4	قائمة المندوبين والمشاركين والمراقبين	أولاً

البند من جدول الأعمال	العنوان	الرمز
أولاً	بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الاتحاد الأوروبي	CFS 2013/40/Inf.5
ثانياً	بيان الأمين العام للأمم المتحدة أو من يمثله	CFS 2013/40/Inf.6
ثانياً	بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة	CFS 2013/40/Inf.7*
ثانياً	بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو من يمثله	CFS 2013/40/Inf.8
ثانياً	بيان المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي أو من يمثليها	CFS 2013/40/Inf.9
ثانياً	بيان رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية	CFS 2013/40/Inf.10
ثانياً	بيان رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي	CFS 2013/40/Inf.11
سادساً	التنسيق والروابط مع لجنة الأمن الغذائي العالمي – الخطوط التوجيهية للدورة والمعلومات الأساسية	CFS 2013/40/Inf.12
خامساً(هـ)	متابعة التقدم المحرز في القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي	CFS 2013/40/Inf.13
خامساً(و)	تقرير عن نفقات لجنة الأمن الغذائي العالمي لعام 2012	CFS 2013/40/Inf.14
خامساً(د)	الأحكام والقرارات الخاصة بأمين لجنة الأمن الغذائي العالمي والأمانة والمجموعة الاستشارية وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية	CFS 2013/40/Inf.15

المرفق دال

مقتبسات من الوثيقة CFS 2013/40/10/Rev.1 بعنوان "التعديلات المقترحة في اللائحة الداخلية

للجنة الأمن الغذائي العالمي

والمادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة ونتائج عمل مجموعة العمل المعنية باللائحة الداخلية

والتابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي"

أمين اللجنة ومشاركة أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة في أمانة اللجنة

1- إجراءات الاختيار، بما في ذلك المؤهلات المطلوبة والاختصاصات

استعرض المكتب، في الاجتماع الذي عقده في 6 أغسطس/آب 2013، الاقتراحات التالية وأقرها بهدف رفعها إلى اللجنة في دورتها الأربعين لإقرارها:

(أ) اختصاصات أمين لجنة الأمن الغذائي العالمي من فئة مد-1

● تحت الإشراف العام لرئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي وبالتعاون الوثيق مع المكتب والمجموعة الاستشارية ومع رؤساء مجموعات العمل بصفقتهم ممثلي الأعضاء في اللجنة والمشاركين، سوف يتولى الشخص المكلف المهام التالية:

- (أ) إدارة الأمانة والإشراف عليها؛
- (ب) إدارة ميزانية اللجنة ورفع التقارير عنها والمساءلة عنها؛
- (ج) يكون مسؤولاً عن تنفيذ استراتيجية تعبئة الموارد الخاصة باللجنة؛
- (د) يكون مسؤولاً عن تنفيذ استراتيجية الاتصالات الخاصة باللجنة وعن التواصل بين أصحاب المصلحة في اللجنة وعن نشر مطبوعات اللجنة؛
- (هـ) يحرص على تقديم الدعم التقني والإداري واللوجستي لرئيس اللجنة ولرؤساء مختلف مجموعات العمل والفرق الفنية؛
- (و) يتولى الإشراف وتقديم المساهمات الفنية لإعداد مطبوعات اللجنة ووثائق عملها واجتماعاتها؛
- (ز) يتولى الإشراف بشكل عام على الدعم الذي تقدمه أمانة اللجنة لفريق الخبراء الرفيع المستوى؛
- (ح) يحرص على إطلاع رؤساء الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما باستمرار على عمل اللجنة بواسطة القنوات المناسبة؛

● يخضع الأمين لأنظمة الفاو ولوائحها.

(ب) المؤهلات

- ينبغي بالشخص المكلف بالمهام:
 - (أ) ن تكون لديه خبرة مهنية بالنسبة إلى الإجراءات المتعددة الأطراف والمتعددة أصحاب المصلحة وإدارتها؛
 - (ب) أن يكون حائزاً على شهادة تخصص يفضل أن تكون في مجالات متصلة بالأمن الغذائي والتغذية؛
 - (ج) ن تكون لديه الخبرة المهنية الكافية بالنسبة إلى المسائل والسياسات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية، ويفضل أن يكون لديه سجل من المطبوعات؛
- يتعين على الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما الاتفاق على سائر التفاصيل الأخرى المتعلقة بالإعلان عن الوظيفة الشاغرة وبمؤهلات أمين اللجنة، ومنها مثلاً المهارات الإدارية واللغوية وغيرها من مهارات، وإطلاع اللجنة عليها من خلال المكتب والمجموعة الاستشارية في التوقيت المناسب.

(ج) إجراءات الاختيار

- يجب أن تكون عملية الاختيار شفافة ومفتوحة لأي مرشح تتوافر لديه المؤهلات المطلوبة؛
- يُنشر الإعلان عن الوظيفة الشاغرة على المواقع الإلكترونية لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ويُعمم بواسطة وسائل إعلام أخرى وعن طريق مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بعمل اللجنة؛
- سوف يكون فريق الاختيار مؤلفاً من ممثل عن كل من الوكالات التي توجد مقارها في روما يعينه رؤساء تلك المنظمات؛
- تجري المقابلات طبقاً للإجراءات المعتادة المتبعة في الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما؛
- يعين المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة أمين اللجنة بناء على قرار لجنة الاختيار.
- سوف يتم الاستناد إلى هذه العناصر الرئيسية لإعداد الإعلان عن الوظيفة الشاغرة ولتطبيق إجراءات الاختيار التي هي من مسؤولية الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما.

2- انضمام أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة إلى الأمانة

- يتعين على الأمين أن يطلب إلى أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة إتاحة موظفين في ضوء احتياجات الأمانة؛
- يتعين على أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالأمن الغذائي والتغذية والمهتمة بانتداب موظف أو أكثر من موظفيها إلى الأمانة، تقديم طلب رسمي وتبرير مناسب إلى أمين اللجنة وإلى رئيس اللجنة الذي، وبعد مراعاة مسارات عمل اللجنة وأولوياتها واحتياجاتها، يقرر ما إذا كان يتعين دعوتهم إلى الانضمام إلى الفريق وبالتالي إبلاغ المكتب والمجموعة الاستشارية بذلك؛
- بعد صدور القرار، يوقع الجهاز المعني التابع للأمم المتحدة اتفاقاً مع الفاو طبقاً لأنظمة المنظمة ولوائحها من أجل تحديد نوع المساهمة وأي مسائل إدارية أخرى.